



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس الأعيان

#### محضر الجلسة السابعة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لمجلس  
الأمة الحادي عشر المنعقدة يوم الأربعاء ٢٥ / صفر / ١٤١٢  
هجري الموافق ٤ / ٩ / ١٩٩١ ميلادية

(الجلد ٢٨)

(العدد ٧)

#### - جدول الأعمال -

الصلبة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات  
أ - طلب معذرة مقدم من سعادة الشيخ خلف أبونوير.
- ٣ - تلاوة الكتب الواردة:  
أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٣١٣) تاريخ ١٩٩١/٩/٣،  
المتضمن موافقة مجلس النواب على:  
- مشروع قانون رفع المسؤولية نتيجة انتهاء الأحكام الغزلية لسنة ١٩٩١.

ملحق الجريدة الرسمية



صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور، بالصيغة التي أقرها مجلس الأعيان.

(أخذ المجلس علماً بذلك وسيرفع للحكومة)

ب . كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٣١٤) تاريخ ١٩٩١/٩/٣، المتضمن موافقة مجلس النواب على:

- مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١، كما ورد من الحكومة.

(احيل الى اللجنة المالية)

٤ - مقررات اللجان

٣٥

أ . قرار اللجنة القانونية رقم (٥) تاريخ ١٩٩١/٩/٤ بشأن:

- مشروع قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩١.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

لم تعين بسبب انتهاء الدورة الاستثنائية.

٥٠

محضر الجلسة السابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية المتقدمة في ١٩٩١/٩/٤ م ٣

## مجلس الأعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الخامسة) من مساء يوم (الأربعاء) الموافق ٢٥ / صفر / ١٤١٢ هجري الواقع في ١٩٩١/٩/٤ ميلادي، عقد مجلس (الأعيان) جلسته (السابعة) من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية برئاسة دولة الأستاذ (أحمد اللوزي) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة: مضر بدران، أحمد عبيدات، عاكف الفايز، خالد الطراونة، عمر النابلسي.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة:

خلف أبونوير، جعفر الشامي.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: علي

أبونوار (متوفي).

وحضر من الحكومة

(١) دولة السيد طاهر المصري: رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع.

(٢) معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء ووزيراً للنقل والاتصالات.

(٣) معالي الدكتور محمد الحموري: وزيراً للتعليم العالي.

(٤) معالي السيد باسل جردانة: وزيراً للمالية.

(٥) معالي الدكتور زيناد فريز: وزيراً للتخطيط.

(٦) معالي السيد عبدالكريم الكباري:

وزيراً للسياحة والآثار.

(٧) معالي المهندس سعد هامل السرور:

وزيراً للأشغال العامة والإسكان.

(٨) معالي السيد عبدالسلام فرجحات: وزير

دولة للشؤون البرلمانية.

(٩) معالي الدكتور عوني البشير: وزيراً

للتنمية الاجتماعية.

(١٠) معالي السيد محمد فارس الطراونة: وزير

دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

(١١) معالي السيد تيسير كنعان: وزيراً للعدل.

١ . افتتاح الجلسة



دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة، جدول الأعمال.

السيد الأمين العام: شكراً دولة الرئيس

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

مجلس الأعيان





دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس  
الكريم على محضر الجلسة السابقة واعفاء الأمين  
العام من التلاوة.  
الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

١ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين  
خلف أبونوير.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس  
الكريم على معذرة السيد خلف أبونوير.

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

٣ - تلاوة الكتب الواردة:

١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب

رقسم (٢٣١٣) تاريخ

١٩٩١/٩/٣ المتضمن متوافقة

مجلس النواب على:

- مشروع قانون رفع المسؤولية  
نتيجة انتهاء الأحكام العرفية  
لسنة ١٩٩١، صادر بمقتضى  
الفقرة (٢) من المادة (١٢٥)  
من الدستور. بالصيغة التي  
أقرها مجلس الاعيان.

مجلس النواب

الرقم م ق / ٢٣ / ٢٣١٣

التاريخ ١٤١٢/٢/٢٤ هـ

الموافق ١٩٩١/٩/٣ م

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة عشرة  
من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية  
الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة  
بتاريخ ١٩٩١/٩/٣، الموافقة على مشروع  
قانون رفع المسؤولية نتيجة انتهاء الأحكام العرفية

السيد مقرر اللجنة القانونية. بسم الله  
الرحمن الرحيم، دولة الرئيس، حضرات  
الاعيان الكرام، بما أن مجلس الاعيان، سبق وأن  
وافق على قانون رفع المسؤولية، ووافق عليه  
مجلس النواب أيضاً. فلا يحتاج الى موافقة، وإنما  
تتخذ الاجراءات لاستكمال التصديق عليه،  
بحيث يُحال الى الحكومة ليرفع الى جلالة الملك  
وشكراً.

دولة رئيس المجلس: كما علمتم وافق  
مجلس النواب عليه، كما جاء من الاعيان،  
ولذلك نعلمكم بأننا سنرفع مشروع القانون  
لاصداره بالصيغة الدستورية.

هل يوافق المجلس الكريم على مشروع  
القانون.

الجميع: موافقون.

(وهذا هو نص القانون كما أقره المجلس  
وبالصيغة التي سيرسل بها للحكومة).



قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩١  
قانون رفع المسؤولية نتيجة انتهاء الأحكام العرفية  
صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٢٥)  
من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون رفع المسؤولية نتيجة انتهاء الأحكام العرفية لسنة ١٩٩١)  
ويجمل به من تاريخ انتهاء الأحكام العرفية.

المادة ٣ - يجري التصرف بالقضايا الموجودة لدى المحاكم العرفية العسكرية عند نفاذ هذا القانون

مجلس الاعيان



على الوجه التالي:

- أ . جميع القضايا الموجودة قيد التحقيق أو المحاكمة لدى المحاكم العرفية العسكرية تحال الى المحاكم المختصة .
- ب . على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة تحال قضايا شركة بنك البتراء الموجودة لدى المحاكم العرفية العسكرية قيد التحقيق أو المحاكمة الى محكمة أمن الدولة .
- جـ . جميع القضايا التي أصدرت فيها المحاكم العرفية العسكرية أحكاماً ولم تقترب بتصديق الحاكم العسكري العام تحال الى رئيس الوزراء لإصدار قراره فيها .
- د . يجوز إعادة المحاكمة في أحكام المحاكم العرفية الصادرة بصورة قطعية وفقاً للأسس والشروط المبينة في الباب التاسع من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٣ - يعفى جميع الموظفين المدنيين والعسكريين وكذلك جميع الأشخاص الآخرين ممن تولوا تنفيذ تعليمات الادارة العرفية أو كانت لهم أي علاقة بتنفيذها في أي وقت خلال المدة التي كانت الأحكام العرفية فيها نافذة المفعول من أي مسؤولية قانونية ترتبت أو تترتب على أعمالهم بموجب أحكام القوانين والأنظمة المعمول بها .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

رئيس مجلس الاعيان  
أحمد اللوزي

السيد الأمين العام:

ب . كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٣١٤) تاريخ ١٩٩١/٩/٣، المتضمن موافقة مجلس النواب على:  
- مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١، كما ورد من الحكومة .

مجلس النواب

الرقم م ق / ٢٣ / ٢٣١٤

التاريخ ١٤١٢/٢/٢٤ هـ

الموافق ١٩٩١/٩/٣م

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة عشرة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٩/٣، الموافقة على مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم (١) للسنة المالية ١٩٩١، كما ورد من الحكومة .

أهنت لدولتكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور، رجاء التكرم عرضه على

محضر الجلسة السابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٩٩١/٩/٤ م ٧

مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب  
د . عبداللطيف عريبات

دولة رئيس المجلس: الحقيقة مشروع قانون ملحق الموازنة، معروض على المجلس الكريم، اقراره يحتاج الى أن يحال الى اللجنة المالية واللجنة تقدم للمجلس مطالعتها عليه . وفي ضوء ذلك أرفع الجلسة للمدة التي تحتاجها اللجنة ونعود الى الاجتماع، خلال وقت قصير، استاذ أبوأحمد معالي الدكتور اسحق الفرخان .

الدكتور اسحق الفرخان: أنا أقدر للحكومة الكريمة والدولة رئيس المجلس أهمية سرعة البت في مثل هذا القانون كملحق موازنة ولسرعة الاجراءات لكن أتمنى في المستقبل، ألا يتم الموافقة على ملحق موازنة بـ ٦٦ مليون، ولا بـ ١٠٠ مليون ولا بعشرات الملايين «أصوات»

كم ؟

١٢٦ مليون في جلسة ربع ساعة أو نصف ساعة . ليس لأنه هناك ما يؤخذ عليها من حيث الأرقام فالقنيين يدرسون هذه الأرقام . لكن أن نصرف ساعات وأيام على بعض الأمور التي تتعلق بعشرات الالاف ونقرر ملحق موازنة بأكثر من ١٠٠ مليون» بربع ساعة، فاعتقد من حيث التقليد البرلماني نرجو أن نتجنب مثل هذا بالمستقبل .

دولة رئيس المجلس: معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية: شكراً دولة الرئيس، أنا أشارك معالي العين هذا الموضوع ولكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن السنة الحالية، هي سنة غير طبيعية، تعرضت فيها المملكة لأخطار جنى وزادت فيها الكلفة الدفاعية، وفي نفس الوقت تغير غط استيراد النفط الى الأردن، وتكبدنا نتيجة لذلك كلفة عالية، أرجو أن أبين أنه نحن في السنة السابقة لم تصدر ملحق موازنة، ونحن في ظروف غير عادية ونتيجة لذلك نحن اضطررنا إلى أن نتقدم بملحق الموازنة الحالي .

أنا أرجو أن أؤكد للاخوان أن لن يكون غط الادارة المالية في الأردن أن نتقدم بملحق موازنة، وان شاء الله في العام القادم لن نقدم ملحق موازنة وشكراً .

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور اسحق الفرخان مرة ثانية .

الدكتور اسحق الفرخان: يمكن صار سوء فهم بيني وبين معالي وزير المالية أنا ما قصدت النقطة الجوهرية انه ملحق موازنة .

أما قصدت النقطة الشكلية والنظامية من حيث اعطاء المدة الكافية لدراسة هذا الملحق وشكراً .

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إحالته الى اللجنة المالية لتوالي المجلس بمطالعتها وتوصيتها على هذا مشروع القانون؟

نعم يا سيدي، حمد الفرخان .

السيد حمد الفرخان: المشروع مشروع

تحت إشراف  
الأمين العام



موازنة، ومعالي وزير المالية متواجد اقترح أن يشاركنا في جلسة اللجنة المالية. لأن هناك استيضاحات، أو تبادل رأي قد تمكنا من السرعة في الاجابة.

دولة رئيس المجلس: طبعاً هذا أمر طبيعي أن تستدعي اللجنة معالي وزير المالية، وتبحث الأمر معه، وتوافي المجلس. وأحب أن أذكر للمجلس الكريم أنه بعد الانتهاء من جدول الأعمال سيلتقي المجلس الكريم مع دولة رئيس الوزراء للبحث في الأمور السياسية، والأمور الداخلية المتعلقة بالأشياء التي هم المجلس الكريم ولأن الدورة تنتهي هذا المساء، فهي الحقيقة فرصة للمجلس وفرصة للحكومة ليتبادلوا الرأي ويتشاوروا في مصلحة البلد وفي مسيرة البلد.

اسمح لي دولة الرئيس، تفضل يا سيدي.

السيد حمد الفرحان: بدنا نسمي هذه الجلسة أم الجلسات، اهم ثلاث قوانين، أمن الدولة، وتعديل موازنة، وسياسة عامة بساعة ونصف، من أروع الانتاجات، شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: يا استاذ حمد، لا خلاف بيننا وبينك، أرجو أن تأخذ الأمور بروح التيسير، لا بروح التعسير.

طيب ترفع الجلسة لمدة ونعود الى المجلس الكريم، وأرجو أي زميل أن لا يثيادر، لنستكمل الجلسة واللقاء.

وهنا نفتح الجلسة وخيرج أعضاء

اللجنة المالية لدراسة مشروع قانون ملحق الموازنة لاعطاء القرار اللازم بشأنه.

وهنا عاد المجلس الى الانعقاد وبعد أن أتمت اللجنة المالية دراستها للمشروع ووضع القرار المناسب بشأنه.

وهذا هو قرار اللجنة المالية مع بعض التوصيات التي سيتلوها السيد حمد الفرحان والذي طلب اليه أن يكون مقررراً للجنة المالية.

اللجنة المالية  
لمجلس الاعيان



قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بتاريخ ١٩٩١/٩/٤، برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد أحمد اللوزي وبحضور أصحاب المعالي والسعادة السادة:

التوصية الأولى تتعلق بالسيد الخاص بدعم المحروقات والتابع (١٠ مليون دينار) اللجنة ترى المصادقة على هذا الرقم ولكنها توصي النص وأن تقوم الحكومة بدراسة هدفها ترشيد الدعم بحيث يتوجه الدعم للفئات المستحقة للدعم سواء كانت انتاجية أو من ذوي الدخل المحدود هذه توصية اللجنة، تفسيري أن هناك فئات من المجتمع ذات دخل عالي، تتمتع بأسعار مخفضة للمحروقات هذه الفئات ذات الدخل العالي تستطيع أن تتحمل كلفة أكثر للمحروقات التي تستهلكها.

لانه كان توجيه، توفير ما أمكن من هذا الدعم بحيث يذهب للفئات المستحقة سواء كانت انتاجية أو ذات دخل محدود.

نفس الشيء توصي اللجنة بالسيد الخاص في (٨ مليون) دعم المواد التموينية أيضاً ترى اللجنة أن توصي للحكومة بأن تدرس بتفصيل امكان توجيه هذا الدعم بحيث يستفيد منه الفئات الفقيرة وذات الدخل المحدود أكثر مما هو في الوقت الحاضر لوجود طبقة في المجتمع ذات دخل عالي، يشملها دعم التموين هي قادرة على تحمل كلفة أكثر للتموين بحيث يصيب ذوي الدخل الهابط فرصة أكثر من الدعم.

التوصية الثالثة التي رأت اللجنة أن تقدمها، مع تصديقها لهذه الميزانية، هي التوصية للحكومة بأن يتم تفعيل صندوق التنمية والتشغيل، وهو من أهم البنود التي تستهدف محاربة البطالة، ولم تفعل شيئاً لغاية الآن في محاربة البطالة واللجنة أشعرت برقم المتطلين عن العمل من ذوي المؤهلات الجامعية،

الدكتور صبحي أمين عمر، محمد رسول الكيلاني، جمعة حماد، الحاج محمد علي بندير، حمد الفرحان، الدكتور كمال الشاعر، ابراهيم تقي الدين. كما حضر الاجتماع معالي وزير المالية السيد باسل جردانة.

وذلك للنظر في مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١، المحال الى اللجنة من مجلس الاعيان لدراسته واعطاء القرار اللازم بشأنه.

وفي بداية الاجتماع طلب من السيد حمد الفرحان ليتولى أعمال المقرر للجنة.

وبعد المداولة والمناقشة في مشروع القانون، والأسئلة عن بعض الأرقام وأخذ الاستيضاح الكافي قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

اللجنة المالية

السيد مقرر اللجنة المالية حمد الفرحان:

درس من قبلكم، ووزع علينا بالأمس، درسته اللجنة الآن، قررت الموافقة للاخوان على تنصيب الاخوان أعضاء المجلس الموافقة على ملحق الموازنة كما ورد من الحكومة والذي يعتبر بطبيعته بنظر اللجنة تحسين على وضع الميزانية الذي كان قد صدق من قبل المجلس في الدورة العادية.

لذلك توصي اللجنة بأن يوافق المجلس على هذا المشروع وقد رأت اللجنة أن تُثبت التوصيات التالية لتوجه للحكومة، بشأن البنود الواردة بعض البنود الواردة في هذه الميزانية.

هكذا عبثه الدخول



والمعاهد، وفوق التوجيهي وعددهم عالي جداً  
يبلغ أكثر من ٥٠ ألف.  
(تفصيل) هذا الصندوق، صندوق التنمية  
والتشغيل حيث يعاد النظر في مكونات خصصاته  
التي هي ٣ مليون بالاصل، و٧ مليون  
دعم موازنة، بحيث ينال أكثر من أي وفورات  
تستطيع الميزانية أن تحققها.  
في توصية رابعة من بعض أعضاء اللجنة  
لضروة المزيد من الاجراءات العامة لمحاربة  
البطالة سواء بين المتعلمين أو بين الطبقات الغير  
متعلمة.  
بهذه التوصيات الأربعة يقترح على

الاعوان أعضاء المجلس المصادقة على ملحق  
الموازنة بصورة مستعجلة وشكراً دولة الرئيس.  
دولة رئيس المجلس: لحظة يا سيدي  
المقرر الحقيقة نأتي الى مشروع قانون الملحق  
بالموازنة (بصفحة ٩).  
مقرر اللجنة المالية: هل تريد تلاوته دولة  
الرئيس؟  
دولة رئيس المجلس: نعم سيدي.  
مقرر اللجنة المالية: يتلو مشروع القانون  
مع الجداول.

## مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩١

## قانون ملحق بقانون الموازنة العامة

## للسنة المالية ١٩٩١

المادة (١): يسمى هذا القانون قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ١٩٩١ ويقرأ  
مع القانون الأصلي ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢): أ - يضاف الى ايرادات الحكومة المدرجة في المادة (٢) من القانون الأصلي وفي  
الجدول رقم (١) وجداول فصول الايرادات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ  
(١٢٦,٥٠٠,٠٠٠) دينار وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) الملحق في هذا  
القانون وجداول فصول الايرادات الملحقه بهذا القانون.

ب - يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة (٢) من القانون الأصلي وفي  
الجدول رقم (٢) وجداول فصول النفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ  
(٤٩,٧١٣,٠٠٠) دينار وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجداول فصول  
النفقات الملحقه بهذا القانون.

المادة (٣): يخفف العجز الوارد في المادة (٣) من القانون الأصلي بمبلغ (٧٦,٧٨٧,٠٠٠) دينار.

## محضر الجلسة السابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٩٩١/٩/٤ م ١١

خلاصة ملحق الموازنة للسنة المالية ١٩٩١			
الاييرادات		النفقات	
الموازنة الجارية			
الاييرادات المحلية	٤٧ ٨٠٠	١ - النفقات الجارية	
		أ - الجهاز المدني	٢ ٣١٢
			٣ ٣١٢
المساعدات والمنح	٧٨ ٧٠٠	ج - النفقات الأخرى	
ج - مساعدات ومنح أخرى		١ - دعم المواد التموينية	٨ ٠٠٠
		٤ - الطارئة ونفقات أخرى	٩ ٥٠٠
		٧ - فوائد القروض الخارجية	١٠ ٠٠٠
		١٠ - النفقات العامة	٢ ٢٤٠٠
		١١ - دعم المؤسسات	٦ ٣٩٥
			٣ ٦ ٢٩٥
مجموع الإيرادات الجارية	١٢٦ ٥٠٠	مجموع النفقات الجارية	٣٩ ٦٣٧
		وفر النفقات الجارية	٨٦ ٨٦٣
الموازنة الرأسمالية			
		٢ - الموازنة الرأسمالية	
		أ - المشاريع الإنشائية الممولة	
		من الأيرادات	
		١ - مشاريع الوزارات والدوائر الحكومية	١٠ ٠٠٠
		ب - المشاريع الإنشائية الممولة	٧٥
		من القروض	
		مجموع النفقات الرأسمالية	١٠ ٠٧٦
		مجموع النفقات	٤٩ ٢١٣
	١٢٦ ٥٠٠	٣ - ولى الموازنة العامة	٧ ٦ ٧٨٧
		اجالى الموازنة	١٢٦ ٥٠٠
			١٢٦ ٥٠٠
موازنة التمويل			
مجموع الإيرادات	١٢٦ ٥٠٠	٢٦ ٨٦٢	٢٦ ٨٦٢
اجالى الموازنة		٧ ٦ ٧٨٧	٧ ٦ ٧٨٧
القروض		١٢٦ ٥٠٠	١٢٦ ٥٠٠
القروض الخارجية			
٧٥			
٢٦ ٨٦٢			
٧ ٦ ٧٨٧			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١٢٦ ٥٠٠			
١			

لقد أخذت عينه المحفل



المادة (٤): يضاف الى ايرادات الموازنة الطارئة المبينة في المادة (٤) فقرة (ب) مبلغ (٦٦,٥٠٠,٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة في هذا الملحق للموازنة الطارئة.

المادة (٥): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

## جدول رقم (٢)

## اجمالي النفقات الملحق للموازنة للسنة المالية ١٩٩١

رقمه	الفصل	النفقات			مجموع
		الاجارية	الراسمالية		
			الممولة من القروض	الممولة من الايرادات	
عنوانه	الفصل				
٢٦	٤ - ديوان المحاسبة	-	-	٢٦	
١٣٠	١٢ - المركز الجغرافي الملكي الأردني	-	-	١٣٠	
٣٦ ٢٩٥	٤١ - وزارة المالية	-	١٠ ٠٠١	٤٦ ٢٩٦	
١ ٥٠٠	٤٤ - وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	-	-	١ ٥٠٠	
٤٥	٤٥ - وزارة المالية / دائرة الأراضي والمساحة	-	-	٤٥	
-	٦٤ - وزارة المياه والري / سلطة وادي الأردن	٧٥	-	٧٥	
١١١	٦٥ - وزارة التعمين	-	-	١١١	
٧٣٢	٧١ - وزارة التربية والتعليم	-	-	٧٣٢	
(١٣٢)	٧٢ - وزارة التعليم العالي	-	-	(١٣٢)	
١٠٠	٩٢ - وزارة النقل والاتصالات / المؤسسة العامة للبريد والتلويح البريدي	-	-	١٠٠	
٨٣٠	٩٣ - وزارة النقل والاتصالات / مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية	-	-	٨٣٠	
٣٩ ٦٣٧	المجموع	٧٥	١٠ ٠٠١	٤٩ ٧١٣	

## اجمالي الايرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٩١

رقمها	الفصل	الايرادات المقدرة	ايرادات
عنوانها	١٩٩١		
	الايرادات المحلية		
٢ - الضرائب الأخرى	٥٥٠٠		
٤ - الرخص	٣٠٠٠		
٥ - الرسوم	٣٣٠٠		
٦ - البرق والهاتف	٤٠٠٠		
٩ - الايرادات المختلفة	٣٢٠٠٠		
	مجموع الايرادات المحلية	١٧٨٠٠	
١٠ - المساعدات المالية	٧٨٧٠٠		
	مجموع الايرادات	١٢٦ ٥٠٠	
	مصادر التمويل		
١١ - القروض الخارجية			
١ - قروض لتمويل مشاريع مالية	٧٥		
	مجموع القروض الخارجية	٧٥	
	مجموع التمويل	٧٥	
	مجموع الايرادات والتمويل	١٢٦ ٥٧٥	
	منحة من السوق الأوروبية المشتركة		

دولة رئيس المجلس: شكراً سيدي  
المقرر، الحقيقة تل على المجلس الكريم الأستاذ  
المقرر مشروع قانون ملحق الموازنة هل يوافق  
المجلس الكريم على مشروع القانون؟

الجميع : موافقون.

وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس  
وكما وافق عليه مجلس النواب وبالصيغة التي  
سيرسل فيها للحكومة.

مجلس الاعيان



المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الموازنة العامة

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩١

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة

رقم (١)

للسنة المالية ١٩٩١

وزارة المالية

دائرة الموازنة العامة

الرقم د م ع / ٥٣ / ٤ / ٩١ / ٨٤

التاريخ ١٩٩١ / ٧ / ٣٠

الموافق ١٤١٢/١/١٩

دولة رئيس الوزراء الأفخيم

الموضوع: مشروع قانون ملحق الموازنة لعام ١٩٩١

أرجو أن أيبين لدولتكم الآتي بخصوص مشروع قانون ملحق الموازنة لعام ١٩٩١.

أولاً: يأتي اعداد هذا الملحق نتيجة لاندلاع حرب الخليج وما ترتب على ذلك من اعباء مالية اضافية وخاصة في المجالات الرئيسية التالية:

١ - اعباء دفاعية اضافية نتيجة لاعلان التعبئة العامة ودعوة الاحتياط العام وما ترتب على ذلك من نفقات اضافية تحملتها القوات المسلحة والأمن العام.

٢ - اعباء مالية اضافية نتيجة لتوقف استيراد النفط من العراق وتأمين الاحتياجات الضرورية منه للأردن من مصادر بديلة أخرى، وبكلفة تزيد عن كلفة شرائه من العراق.

٣ - عودة الأردنيين من الخارج وخاصة من الكويت حيث ترتبت اعباء مالية اضافية على دعم المواد التموينية وذلك نتيجة لزيادة الكميات المستهلكة من السلع التموينية الأساسية (القمح والسكر والأرز) والمباعة بأسعار مدعومة من الحكومة.

٤ - توفير موارد مالية لشركة مناجم الفوسفات الأردنية تسديدا للالتزامات المستحقة لها سابقاً نظراً لما لحق بها من اضرار مالية واضحة نتيجة حرب الخليج.

ثانياً: استطاع الأردن الحصول على منح ومساعدات وقروض ميسرة أخرى اضافية وذلك في ضوء الجهود التي بذلت مع المجتمع الدولي لتمكين الأردن من استيعاب الآثار السلبية الناجمة عن أزمة الخليج والتي أخذت بعين الاعتبار لتغطية النفقات الاضافية الواردة في هذا الملحق.

ثالثاً: روعي في اعداد هذا الملحق أن يتضمن موازنتين: موازنة عادية وموازنة طارئة.

أ - الموازنة العادية

تضمنت تأمين المخصصات اللازمة لتغطية النفقات الناجمة عن نشاطات اضافية عادية كالتنفقات الجارية المترتبة على احداث وظائف لتعيين المصولين سياسياً تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر بهذا الخصوص بعد اعداد قانون الموازنة العامة وكذلك لتسديد بعض الالتزامات السابقة في ضوء توفر الإيرادات الاضافية.

ب - الموازنة الطارئة

تعالج تغطية نفقات ذات طبيعة غير متكررة في ضوء أزمة الخليج (أعباء دفاعية اضافية، دعم المحروقات).

رابعاً: يتضمن ملحق الموازنة المرفق إيرادات اضافية بمبلغ (١٢٦,٥) مليون دينار ونفقات اضافية بمبلغ (٤٩,٧) مليون دينار محققاً وفراً مقداره (٧٦,٨) مليون دينار وفقاً لما يلي:

١ - الإيرادات

أ - الإيرادات المحلية

يتوقع أن تحقق الإيرادات المحلية زيادة عما قدر لها بقانون الموازنة العامة بمبلغ (٤٧,٨) مليون دينار وذلك في ضوء انحسار أزمة الخليج وما رافق ذلك من تحسن في النشاط الاقتصادي خاصة في مجالات نشاط العقارات والخدمات الأخرى المرتبطة بعودة الأردنيين من الخليج والتي انعكست على بعض بنود الإيرادات المحلية (كالرسوم، الرخص، البرق، البريد والهاتف).

ب - المنح والمساعدات

في ضوء الجهود المكثفة والتي بذلت مع المجتمع الدولي لتعويض الأردن عما لحقه من اضرار نتيجة أزمة الخليج فقد تحقق مساعدات مالية اضافية بمبلغ (١٤٥,٢) مليون دينار زيادة عما قدر لها بقانون الموازنة العامة جاء معظمها من المجموعة الأوروبية ومن ألمانيا ومن الدول الأوروبية الأخرى، خصص منها مبلغ (٦٦,٥) مليون دينار لتمويل الموازنة الطارئة الاضافية ومبلغ (٧٨,٧) مليون دينار للموازنة العادية.

٢ - النفقات

أ - النفقات الجارية

هكذا عينه الأصل



قدرت النفقات الجارية الاضافية في هذا الملحق بمبلغ (٣٤,٦) مليون دينار وفقاً لما يلي:

## ١ - الجهاز المدني

قدرت النفقات الاضافية لهذا الجهاز بمبلغ (٣,٣) مليون دينار لتغطية الالتزامات الاضافية في الرواتب والاجور والعلاوات والناجمة عن تعيين المقصولين سياسياً، وتسديد بعض الالتزامات المالية السابقة لبعض الوزارات والدوائر الحكومية.

## ٢ - النفقات الأخرى

تم رصد مبلغ (٣٦,٣) مليون دينار في الملحق لتغطية الالتزامات الاضافية التالية:

## (بالألف دينار)

٨٠٠٠	- دعم المواد التموينية
٩٥٠٠	- الطارئة ونفقات أخرى
١٠٠٠٠	- فوائد القروض الخارجية
٢٤٠٠	- النفقات العامة
	- دعم المجالس المحلية (مستحق لبنك
٣٧٠٠	تنمية المدن والقرى)
	- دعم المؤسسات / الأوقاف /
٧٠	أسر الشهداء
	- فروق أسعار العملات حتى
٣٦٢٥	نهاية عام ١٩٩٠
٣٦٢٩٥	المجموع

## ب - النفقات الرأسمالية

تم رصد مبلغ (١٠,١) مليون دينار منها (١٤,٨) مليون دينار لتغطية ما يستحق لشركة مناجم الفوسفات من مشروع انشاء مدرسة المستجدين في المرقق في حين تم تحميل مبلغ (٥) مليون دينار خفضت من النفقات الرأسمالية المرسودة لدعم انتاج الحبوب لعدم استقلال كامل المخصصات.

كما تم رصد مبلغ (٧٥) ألف دينار لتسوية التزامات مترتبة على تمويل دراسات وخدمات هندسية لمشروع تحسين قناة الملك عبدالله.

## ٣ - الوفر

في ضوء ما تقدم وبمقارنة الايرادات الاضافية المقدرة في الملحق والبالغة (١٢٦,٥) مليون دينار مع النفقات المقدرة والبالغة (٤٩,٧) مليون دينار فان الوفر المتوقع في الموازنة العادية في هذا الملحق يقدر بمبلغ (٧٦,٨) مليون دينار، تم استخدامه لتخفيض عجز الموازنة المقدر بقانون الموازنة العامة بمبلغ (٢٠٦,٧) مليون دينار.

## خامساً: الموازنة الطارئة

١ - تم تقدير المنح والمساعدات الاضافية التي خصصت للموازنة الطارئة بمبلغ (٦٦,٥) مليون دينار.

٢ - تم تخصيص مبلغ (٦٦,٥) مليون دينار اضافي للموازنة الطارئة لتغطية النفقات التالية:

## مليون دينار

١٧,٣	أ . أعباء دفاعية اضافية للقوات المسلحة
	ونفقات اضافية لجامعة مؤتة
٢,٠	ب . أعباء دفاعية اضافية للخدمات
٧,٣	الطبية الملكية
٤٠,٠	ج . التزامات اضافية للأمن العام
٦٦,٥	د . دعم المحروقات
	المجموع

كما تقدم يتضح لدولتكم أن هذا الملحق لن يحمل الموازنة العامة أية أعباء مالية اضافية. أرجو دولتكم التكرم بالموافقة على مشروع القانون الملحق بقانون الموازنة العامة لعام ١٩٩١ المرفق وعرضه على مجلس الوزراء المقرر لاتخاذ القرار المناسب.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام،

وزير المالية / الموازنة العامة

مكتبة عين النخيل



## اجمالي الايرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٩١

(بالآلاف دينار)

الاييرادات	التنقصات	الموازنة الجارية	الموازنة الجارية
١ - الأيرادات المحلية	٤٧٨٠٠	١ - النفقات الجارية	١٧٨٠٠
الضرائب الأخرى	٥٥٠٠	الجهاز المدني	٣٣٤٢
- الضريبة الإضافية	١٠٠٠	١ - ديوان المحاسبة / عجز رواتب	٢٦
- ضريبة بيع العقارات	٢٥٠٠	٢ - المركز الجبرالي الملكي / تسديد	١٣٠
- ضريبة تذاكر سفر بالجو	٥٠٠	سلفة سابقة	
- ضريبة مبيعات الفنادق والمطاعم	١٠٠٠	٣ - ضريبة الدخل / رديات	١٥٠٠
- الضريبة الإضافية لتطبيقات الدفاع المدني	٥٠٠	٤ - دائرة الأراضي والمساحة / علاوة ميدان	٤٥
		٥ - وزارة التموين / عجز رواتب	١١١
		٦ - التربية والتعليم / رواتب	٧٣٢
		٧ - التعليم العالي / نقل موظفين	(١٣٢)
		٨ - المؤسسة العامة للبريد والتوليف البريدي	١٠٠
		/ نقل بريد	
		٩ - مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية	٨٣٠
		/ كهرباء ورواتب	
الرخص	٣٠٠٠	التنقصات الأخرى	٣٦٢٩٥
- رخص سير المركبات	٢٠٠٠	١ - دعم المواد التموينية	٨٠٠٠
- رخص سوق المركبات	٥٠٠	٢ - الطيارة وثققات أخرى	٩٥٠٠
- رخص التلفزيون	٥٠٠	٣ - فوائد القروض الخارجية	١٠٠٠٠
الرسوم	٣٣٠٠	٤ - النفقات العامة	٢٤٠٠
- رسوم تسجيل الأراضي	١٨٠٠	٥ - دعم المؤسسات / الأوقاف - لأسر الشهداء	٥٧٠
- رسوم طوابع الواردات	١٥٠٠	٦ - دعم المجالس المحلية / الدفعة الأخيرة	٣٧٠٠
البرق والهاتف	٤٠٠٠	٧ - فروق أسعار العملات حتى نهاية ١٩٩٠	٢٦٢٥
- أجور المكثلات الهاتفية	٢٠٠٠	مجموع النفقات الجارية	٣٩٦٣٦
- التسويات الدولية	٢٠٠٠	٢ - النفقات الرأسمالية	
الاييرادات المختلة	٣٢٠٠٠	أ - المشاريع الائتمانية الممولة من الايرادات	
- المسترد من مصروف في السنين السابقة	١٢٠٠٠	٢ - وزارة المالية	١٥٠٠١
- عائدات القاعده	٣٠٠٠	- مدرسة المستجدين للفوسفات (١٤,٨)	
- بدل الاعفاء من خدمة العلم للمغتربين	١٢٠٠٠	- أبنية للسفارات تسديد سلفة (٠,٢)	
- غرامات الجمولات المحورية	٥٠٠٠	- دعم انتاج الجيوب	(٥٠٠٠)
		ب - المشاريع الائتمانية الممولة من القروض	

## محضر الجلسة السابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية المتعقد في ١٩٩١/٩/٤

٢ - المساعدات والمنح الخارجية	٧٨٧٠٠	٧٥	- سلطة وادي الأردن / خدمات هندسة
			لغاة الملك عدنان
			مجموع النفقات الرأسمالية
			١٠٠٧٦
			أجمالي التعافي
			٤٩٧١٣
			وفر الموازنة العامة
			٧٦٧٨٧
الاجمال	١٢٦٥٠٠	١٢٦٥٠٠	الاجمال
موازنة التمويل			
مصادر التمويل	٧٥	٧٦٧٨٧	الاستخدامات
- قروض خارجية لتمويل المشاريع			وفر الموازنة بعد التمويل
- وفر الموازنة قبل التمويل	٧٦٧٨٧	٧٦٨٦٢	المجموع
المجموع			
موازنة الطارئة			
مصادر التمويل			الاستخدامات
- منح ومساعدات وقروض ميسرة	٦٦٥٠٠	١٧٣٠٠	- أعياء دفاعية / القوات المسلحة
طويلة الأجل			- أعياء دفاعية / مديرية الخدمات الطبية الملكية
			٢٠٠٠
			- أعياء دفاعية / الأمن العام
			٧٢٠٠
			- دعم المحرقات
			٤٠٠٠٠
			المجموع
			٦٦٥٠٠

مكتبة العدل



مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩١  
قانون ملحق بقانون الموازنة العامة  
للسنة المالية ١٩٩١

المادة (١): يسمى هذا القانون قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ١٩٩١ ويقرأ مع القانون الأصلي ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢): أ - يضاف الى ايرادات الحكومة المدرجة في المادة (٢) من القانون الأصلي وفي الجدول رقم (١) وجدول فصول الايرادات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (١٢٦,٥٠٠,٠٠٠) دينار وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) الملحق في هذا القانون وجدول فصول الايرادات الملحقه بهذا القانون.

ب - يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة (٢) من القانون الأصلي وفي الجدول رقم (٢) وجدول فصول النفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٤٩,٧١٣,٠٠٠) دينار وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصول النفقات الملحقه بهذا القانون.

المادة (٣): يخفض العجز الوارد في المادة (٣) من القانون الأصلي بمبلغ (٧٦,٧٨٧,٠٠٠) دينار.

المادة (٤): يضاف الى ايرادات الموازنة الطارئة المبينة في المادة (٤) فقرة (ب) مبلغ (٦٦,٥٠٠,٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة في هذا الملحق للموازنة الطارئة.

المادة (٥): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

رئيس مجلس النواب  
الدكتور عبد اللطيف عريبات

## اجمالي الايرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٩١

(بالألف دينار)

رقمها	الفصل	ايرادات المقدرة	ايصاحات
عنوانها	١٩٩١		
	ايرادات المحلية		
٣ - الضرائب الأخرى	٥٥٠٠		
٤ - الرخص	٣٠٠٠		
٥ - الرسوم	٣٣٠٠		
٦ - البرق والهاتف	٤٠٠٠		
٩ - الايرادات المختلفة	٣٢٠٠٠		
	مجموع ايرادات المحلية	٤٧٨٠٠	
	١٠ - المساعدات المالية	٧٨٧٠٠	
	مجموع الايرادات	١٢٦٥٠٠	
	مصادر التمويل		
١٢ - القروض الخارجية			
١ - قروض التمويل مشاريع	٧٥		منحة من السوق الأوروبية المشتركة
مجموع القروض الخارجية	٧٥		
مجموع التمويل	٧٥		
مجموع الايرادات والتمويل	١٢٦٥٧٥		

مكتبة عبد الحليم



جدول رقم (٢)  
اجمالي النفقات للمحق الموازنة للسنة المالية ١٩٩١

(بالآلاف دينار)

المجموع	النفقات			الفصل
	الراسمالية		الجارية	
	الممولة من القروض	الممولة من الإيرادات		
رقم	عنوانه			
٢٦	-	-	٢٦	١ - ديوان المحاسبة
١٣٠	-	-	١٣٠	١٢ - المركز الجغرافي الملكي الأردني
٤٦ ٢٩٦	-	١٠ ٠٠١	٣٦ ٢٩٥	٤١ - وزارة المالية
١ ٥٠٠	-	-	١ ٥٠٠	٤٤ - وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل
٤٥	-	-	٤٥	٤٥ - وزارة المالية / دائرة الأراضي والمساحة
٧٥	٧٥	-	-	٦٤ - وزارة المياه والري / سلطة وادي الأردن
١١١	-	-	١١١	٦٥ - وزارة التعمين
٧٣٢	-	-	٧٣٢	٧١ - وزارة التربية والتعليم
(١٣٢)	-	-	(١٣٢)	٧٢ - وزارة التعليم العالي
١٠٠	-	-	١٠٠	٩٦ - وزارة النقل والاتصالات / المؤسسة العامة للبريد والتلويح البريدي
٨٣٠	-	-	٨٣٠	٩٣ - وزارة النقل والاتصالات / مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية
٤٩ ٧١٣	٧٥	١٠ ٠٠١	٣٩ ٦٣٧	المجموع

خلاصة ملحق الموازنة للسنة المالية ١٩٩١  
(بالآلاف دينار)

الإيرادات		النفقات	
الموازنة الجارية		الموازنة الجارية	
١ - الإيرادات المحلية	٤٧٨٠٠	١ - المصروفات الجارية	٣٣٤٢
		أ - المصاريف الجارية	٣٣٤٢
٢ - المساعدات والمنح	٧٨٧٠٠	ج - النفقات الأخرى	٨ ٠٠٠
ج - مساعدات ومنح أخرى	٧٨٧٠٠	١ - دعم المواد التموينية	٩ ٥٠٠
		٤ - الطوارئ ونفقات أخرى	١٠ ٠٠٠
		٧ - فوائد القروض الخارجية	٢ ٤٠٠
		١٠ - النفقات العامة	٦ ٣٩٥
		١١ - دعم المؤسسات	٣٦ ٢٩٥
مجموع الإيرادات الجارية	١٢٦ ٥٠٠	مجموع النفقات الجارية	٣٩ ٦٣٧
		وفر النفقات الجارية	٨٦ ٨٦٣
الموازنة الرأسمالية		الموازنة الرأسمالية	
٢ - الموازنة الرأسمالية		أ - المشاريع الإنشائية الممولة من الإيرادات	
		١ - مشاريع الوزارات والدوائر الحكومية	١٠ ٠٠٠
		ب - المشاريع الإنشائية الممولة من القروض	٧٥
		مجموع النفقات الرأسمالية	١٠ ٠٧٥
مجموع الإيرادات	١٢٦ ٥٠٠	مجموع النفقات	٤٩ ٢١٣
اجمالي الموازنة	١٢٦ ٥٠٠	وفر الموازنة العامة	٧٦ ٧٨٧
موازنة التمويل		اجمالي الموازنة	١٢٦ ٥٠٠
أ - القروض الخارجية		موازنة التمويل	
١ - قروض لتمويل مشاريع الإنشائية	٧٥	وفر الموازنة بتمويل	٢٦ ٢٨٧
وفر الموازنة قبل التمويل	٢٦ ٢٨٧	مجموع	٧٦ ٨٦٢
مجموع	٧٦ ٨٦٢	الموازنة الطارئة	
مصادر التمويل		الاستثمارات	
١ - منح ومساعدات وقروض ميسرة	٦٦ ٥٠٠	١ - نفقات طارئة في ضوء	٦٦ ٥٠٠
طويلة الأجل		الأزمة الزلزالية	
المجموع	٦٦ ٥٠٠	المجموع	٦٦ ٥٠٠

هكذا عند الأصول



## الايرادات

الايرادات ١٩٩١

(بالآلف دينار)

رقم الفصل	رقم المادة	البيان	الايرادات المقدرة ١٩٩١
٣		الايرادات المحلية	
		الايرادات الضريبية	
		الضرائب الأخرى	
	١	الضريبة الإضافية	١٠٠٠
	٢	ضريبة بيع العقارات	٢٥٠٠
	٤	ضريبة تذاكر السفر بالجو	٥٠٠
	٥	ضريبة مبيعات الفنادق والمطاعم	١٠٠٠
	٦	الضريبة الإضافية لطلبات الدلاع لندني	٥٠٠
		مجموع الفصل	٥٥٠٠
		مجموع الايرادات الضريبية	٥٥٠٠
٤		الايرادات غير الضريبية	
		الرخص	
		رخص سير المركبات	٢٠٠٠
	٣	رخص سوق المركبات	٥٠٠
	٥	رخص التلفزيون	٥٠٠
		مجموع الفصل	٣٠٠٠
٥		الرسوم	
		رسوم تسجيل الأراضي	١٨٠٠
		رسوم طوابع الموارث	١٥٠٠
		مجموع الفصل	٣٣٠٠
٦		البرق والتلويح والمخالفات	
		أجور المكالمات الهاتفية	٢٠٠٠
		التسويات الدولية	٢٠٠٠
		مجموع الفصل	٤٠٠٠

## الايرادات

الايرادات ١٩٩١

(بالآلف دينار)

رقم الفصل	رقم المادة	البيان	الايرادات المقدرة ١٩٩١
٩		الايرادات المختلفة	
		المسترد من المصروف في السنين السابقة	١٢٠٠٠
		عائدات التقاعد	٣٠٠٠
	١٠	بدل إعفاء خدمة العلم للمغتربين	١٢٠٠٠
	١٣	ايرادات أخرى (فراغات غلافات الجملات المحورية)	٥٠٠٠
	١٥	مجموع الفصل	٣٢٠٠٠
١٠		مجموع الايرادات غير الضريبية	٤٢٣٠٠
		مجموع الايرادات المحلية	١٧٨٠٠
		المساعدات المالية	
	٣	أخرى	٧٨٧٠٠
		مجموع الفصل	٧٨٧٠٠
١٢		مجموع الايرادات	١٢٦٥٠٠
		مصادر التمويل	
		القروض الخارجية	٧٥
	١	قروض لتمويل مشاريع المالية	٧٥
		مجموع القروض الخارجية	٧٥
		مجموع التمويل	١٢٦٥٧٥
		مجموع الايرادات والتمويل	

هكذا اجبه الفصل



## النفقات الجارية

## الفصل: ١/٤ - ديوان المحاسبة

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	إيضاحات
عنوانها	١٩٩١		
١٠٠ - الرواتب والأجور والملاوات			
١٠١ - الموظفون المصنفون	٥٠٠٠		
١٠٥ - علاوة غلاء المعيشة الشخصية	١٥٠٠		
١٠٦ - علاوة غلاء المعيشة المالية	٢٥٠٠		
١٠٧ - الملاوة الأساسية	٥٠٠٠		
١٠٨ - الملاوة الفنية	٩٠٠٠		
١٠٩ - علاوة الاختصاص	٣٠٠٠		
المجموع	٢٦٠٠٠		

## الفصل: ١/١٢ - المركز الجغرافي الملكي الأردني

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	إيضاحات
عنوانها	١٩٩١		
١٠٠ - الرواتب والأجور والملاوات			
١٠١ - الموظفون المصنفون	٨٠٠٠٠		
١٠٢ - الموظفون غير المصنفين	١٠٠٠٠		
١٠٥ - علاوة غلاء المعيشة الشخصية	١٥٠٠٠		
١٠٦ - علاوة غلاء المعيشة المالية	٥٠٠٠		
١٠٧ - الملاوة الفنية	٢٠٠٠٠		
المجموع	١٣٠٠٠٠		

## الفصل: ١/٤١ - وزارة المالية

## البرنامج: ب - النفقات العامة

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	إيضاحات
عنوانها	١٩٩١		
٢١٣ - أخرى			
٣ - تذاكر سفر واستئجار	١٢٠٠٠٠٠		
٥ - تسديد التزامات على الديوان الملكي (مخروقات، كهرباء، هاتف)	١٠٨١٠٠٠		
٣٠٠ - النفقات التحويلية	٢٢٨١٠٠٠		
٣٠٨ - مردود من إيرادات السنوات السابقة	١١٩٠٠٠		تسديد رصيد سلطة القاطرات
	١١٩٠٠٠		
المجموع	٢٤٠٠٠٠٠		

## الفصل: ١/٤١ - وزارة المالية

## البرنامج: ج - فوائد الدين العام

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	إيضاحات
عنوانها	١٩٩١		
٣٠٧ - الفوائد			
٢ - فوائد القروض الخارجية	١٠٠٠٠٠٠٠		
المجموع	١٠٠٠٠٠٠٠		

هذه احدى النسخ







## الفصل: ١/٧١ - وزارة التربية والتعليم

## البرنامج: ب - التعليم العام

رقمها	المادة	التفقات المقدرة ١٩٩١	ايضاحات
١٠٠	الرواتب والأجور والملاوات		
١٠١	الموظفون المصنفون	٤٦٥.٠٠٠	منها (٤٠٠.٠٠٠) دينار لمعلمي الوكالة
١٠٢	الموظفون غير المصنفين	٢٠٦.٠٠٠	منها (٢٠٠.٠٠٠) دينار لمعلمي الوكالة
١٠٣	الموظفون بعقود	٣.٠٠٠	
١٠٥	علاوة غلاء المعيشة الشخصية	١٢.٠٠٠	
١٠٦	علاوة غلاء المعيشة العائلية	٩.٠٠٠	
١٠٧	الملاوة الأساسية	٣٧.٠٠٠	
	المجموع	٧٣٢.٠٠٠	

## الفصل: ١/٧٢ - وزارة التعليم العالي

## البرنامج: ب - كليات المجتمع وامتحان الدبلوم

رقمها	المادة	التفقات المقدرة ١٩٩١	ايضاحات
١٠٠	الرواتب والأجور والملاوات		
١٠١	الموظفون المصنفون	(٦٥.٠٠٠)	* تم نقل هذه التخصصات الى الفصل
١٠٢	الموظفون غير المصنفين	(٦.٠٠٠)	(١/٧١) - وزارة التربية والتعليم
١٠٣	الموظفون بعقود	(٣.٠٠٠)	البرنامج: ب - التعليم العام
١٠٥	علاوة غلاء المعيشة الشخصية	(١٢.٠٠٠)	وتنقل كلفة رواتب المعلمين
١٠٦	علاوة غلاء المعيشة العائلية	(٩.٠٠٠)	الذين تم نقلهم من وزارة التعليم
١٠٧	الملاوة الأساسية	(٣٧.٠٠٠)	العالي الى وزارة التربية والتعليم
	المجموع	(١٣٢.٠٠٠)*	بحسب نظام جدول تشكيلات الوظائف لسنة ١٩٩١.

## الفصل: ١/٩٢ - وزارة النقل والاتصالات / المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي.

رقمها	المادة	التفقات المقدرة ١٩٩١	ايضاحات
٢٠٠	التفقات التشغيلية (سلع وخدمات)		
٢١٣ - أخرى		١٠٠.٠٠٠	أجور نقل البريد الجوي
	المجموع	١٠٠.٠٠٠	

## الفصل: ١/٩٣ - وزارة النقل والاتصالات / مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية

رقمها	المادة	التفقات المقدرة ١٩٩١	ايضاحات
١٠٠	الرواتب والأجور والملاوات		
١٠١	الموظفون المصنفون	١٥٤.٠٠٠	
١٠٢	الموظفون غير المصنفين	٦٠.٠٠٠	
١٠٧	الملاوة الأساسية	١٦.٠٠٠	
١١١	الملاوات الاضافية	١٠٠.٠٠٠	
		٣٣٠.٠٠٠	
٢٠٠	التفقات التشغيلية (سلع وخدمات)		
٢٠٤ - الكهرباء		٥٠٠.٠٠٠	
		٥٠٠.٠٠٠	
	المجموع	٨٣٠.٠٠٠	

هكذا عينه الأول



## النفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٤١ - وزارة المالية

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٩١	ايضاحات
٦٠٧ -	أبنية وإنشاءات		
١ -	إنشاء مدرسة المستجدين	١٤٨١٦ ٠٠٠	حصة شركة مناجم الفوسفات الأردنية من المشروع
٢ -	أبنية للسفارات	١٨٥ ٠٠٠	تسديد التزامات سابقة
		١٥٠٠١ ٠٠٠	

الفصل : ٢/٤١ - وزارة المالية

البرنامج : أ - البرنامج الاستثماري

## تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٩١	ايضاحات
٦٠٩ -	نفقات أخرى		
١ -	دعم إنتاج الحبوب	(٥٠٠٠ ٠٠٠)	
		(٥٠٠٠ ٠٠٠)	
	المجموع	١٠٠٠١ ٠٠٠	

## النفقات الرأسمالية الممولة

من القروض

النفقات الرأسمالية

الفصل : ٣/٦٤ - وزارة المياه والري / سلطة وادي الأردن

البرنامج : ج - السدود والري

المشروع : ٢ - الري

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٩١	ايضاحات
٦٠٣ -	دراسات وأبحاث		
٥ -	دراسات وخدمات هندسية لمشروع تحسين قناة الملك عبدالله	٧٥ ٠٠٠	
	المجموع	٧٥ ٠٠٠	

موازنة التمويل

قروض لتمويل مشاريع المياه

رقم الفصل	رقم المادة	البيان	النفقات المقدرة ١٩٩١
١٢	١١	القروض القروض الخارجية منحة دول السوق الأوروبية المشتركة / بنك الاستثمار الأوروبي	٧٥
		المجموع	٧٥

هكذا اجبت الأصول



## الموازنة المتوازنة

## مصادر تمويل

## الفصل: ٥/٤١ - وزارة المالية

## تفاصيل المواد

رقمها	المادة	المبلغ المخصص	ملاحظات
رقمها	عنوانها	١٩٩١	
١ -	مساعدات ومنح وقروض ميسرة طويلة الأجل	٦٦ ٥٠٠ ٠٠٠	
	المجموع	٦٦ ٥٠٠ ٠٠٠	

## الاستخدامات

## الفصل: ٥/٤١ - وزارة المالية

## تفاصيل المواد

رقمها	المادة	المبلغ المخصص	إيضاحات
رقمها	عنوانها	١٩٩١	
	الاستخدامات الجارية		
١ -	أعباء دفاعية أخرى	٢٦ ٥٠٠ ٠٠٠	منها (١٧ ٣٠٠ ٠٠٠) دينار لوزارة الدفاع / القوات المسلحة و (٢ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار للخدمات الطبية الملكية و (٧ ٢٠٠ ٠٠٠) دينار لوزارة الداخلية / الأمن العام
٢ -	دعم النفط	٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠	
	المجموع	٦٦ ٥٠٠ ٠٠٠	

محضر الجلسة السابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٩٩١/٩/٤ م ٣٥

السيد مقرر اللجنة القانونية نجيب الرشيدان: يتلو القرار.

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بتاريخ ١٩٩١/٩/٤، برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان الاستاذ احمد اللوزي وبحضور سادة مقرر اللجنة السيد نجيب الرشيدان وأصحاب المعالي والسعادة الأعضاء السادة:

محمد رسول الكيلاني، سالم مساعدا، ابراهيم عز الدين، محمد عودة القرعان، طارق علاء الدين، أمين شقير، حسني عايش.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩١ المحال اليها من مجلس الاعيان لدراسته واعطاء القرار اللازم بشأنه.

وبعد المناقشة والمداولة في مشروع القانون المشار اليه انفا والتعديلات التي أدخلها مجلس النواب عليه، قررت اللجنة بالأكثريّة الموافقة عليه بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب، وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

اللجنة القانونية

عضو مخالف:

أخالف الأكثريّة المحترمة باقرار هذا القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب وأرى أن تكون محكمة أمن الدولة بتشكيلها العادي المختصة بالنظر في قضية بنك البتراء وأن يكون حكمها خاضعا للمعلن لدى محكمة التمييز.

نجيب الرشيدان

دولة رئيس المجلس: لتكمل جدول الأعمال.

السيد الأمين العام:

٤ - مقررات اللجان:

أ - قرار اللجنة القانونية رقم (٥)

تاريخ ١٩٩١/٩/٤، بشأن:

- مشروع قانون معدل لقانون

محكمة أمن الدولة لسنة

١٩٩١.

دولة رئيس المجلس: ليتفضل مقرر اللجنة القانونية.



لجنة أمن الدولة







اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت بالقانون الأصلي
	شركة بنك البراء من جهة المحكمة العرفية العسكرية والنيابة التي كانت تنظرها عند صدور هذا القانون وتنزل نفس النيابة والمحكمة التي تنظرها من جهة النظر فيها الى أن يفصل فيها ويعتبر قرار المحكمة الذي يفصل به القضاء غير قابل للتمييز وتحال قرارات هذه المحكمة الى رئيس الوزراء لاصدار قراره فيها .	المادة ٣ - يلغى نص المادة (٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : المادة ٣ - على الرقم عا جاء في المادة	المادة ٣ - اجازاً من تاريخ تأليف محكمة أمن الدولة بمقتضى المادة الثانية من هذا القانون وحل الرقم عا جاء في المادة (٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية

موافقة كما وردت بالمشروع

قراره فيها .

المادة ٣ - يلغى نص المادة

(٣) من القانون الأصلي ويستعاض

عنه بالنص التالي :

المادة ٣ -

على الرقم عا جاء في المادة

المادة ٣ - اجازاً من تاريخ

تأليف محكمة أمن الدولة بمقتضى

المادة الثانية من هذا القانون وحل

الرقم عا جاء في المادة (٣٤) من

قانون أصول المحاكمات الجزائية

اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت بالقانون الأصلي
		(١٤٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ ، والمادة (٣) من قانون العقوبات العسكري رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٢ ، تصبح محكمة أمن الدولة بعد تشكيلها بمقتضى المادة (٣) من هذا القانون هي صاحبة الصلاحية لحاكمية الأشخاص العسكريين والمدنيين المتهمين بارتكاب أي من الجرائم التالية التي تقع خلالها الاحكام الجزائية والعروض المبتة أدناه وأي تمديدات تطرأ عليها أو تحل عليها : ١ - الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي المعرض عليها في المراء من (١٠٧) الى (١١٧) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ .	رقم (٣٦) لسنة ١٩٥١ والمادة (٣) من قانون العقوبات العسكرية رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٢ تصبح هذه المحكمة وحدها دون غيرها هي صاحبة الصلاحية لحاكمية الأشخاص العسكريين أو المدنيين المتهمين بارتكاب الجرائم التالية : ١ - الجرائم التي تقع على أمن الدولة الخارجي المعرض عليها في المراء من (١٠٧) الى (١١٧) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ .

مجلس الاعيان



اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت بالقانون الاصيل
	القرارات ب، ج، د الموافقة عليها	ب - الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي المنصوص عليها في المادتين (١٣٥) الى (١٤٩) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.	ب - جرائم التجسس المنصوص عليها في المادتين (١٢٤) الى (١٣٦) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
		ج - الجرائم الواقعة خلافا لاحكام قانون حماية اسرار وثائق الدولة رقم (٥٠) لسنة ١٩٧١.	ج - الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي المنصوص عليها في المادتين (١٣٥) الى (١٤٩) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
	كما وردت بالمشروع	د - جرائم تزوير البكيت وزيف السكوكات المنصوص عليها في المادتين (٢٣٩) الى (٢٥٢) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.	د - الجرائم الواقعة على السيادة العامة المنصوص عليها في المادتين (١٥٧) الى (١٦٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
		هـ - الجرائم الواقعة خلافا لاحكام قانون المخدرات والتأثيرات	هـ - الجرائم الواقعة خلافا لاحكام قانون مقاومة الشيوعية

اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت بالقانون الاصيل
	القرارات هـ، و الموافقة عليها كما وردت بالمشروع.	الفقيرة رقم (١١) لسنة ١٩٨٨.	رقم (٩١) لسنة ١٩٥٣.
	القرارات هـ، و الموافقة عليها كما وردت بالمشروع.	و - الجرائم المنصوص عليها خلافا لاحكام المادة (١٢) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣.	و - الجرائم المنصوص عليها في المادة (١٢) من قانون العقوبات كما عدل بالقانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٣ وما يجال اليها من التائب العلم من جرائم حيازة ملح البارود يخضع المادة (١٣) من القانون ذاته.
	القرارات ز - قرر مجلس النواب شطب هذه الفقرة.	ز - الجرائم المتعلقة بالمسايل المالية والاقتصادية والصرفية والمعمرك ذات الخطورة على الامن الاقتصادي والتي يقرر مجلس الوزراء احالتها الى محكمة أمن الدولة.	ز - الجرائم المنصوص عليها في المادة (١٤٥) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

مجلس الاعيان



اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في التشريع	المادة كما وردت بالقانون الاصيل
المادة ٤ - يلغى نص المادة ٧ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي: المادة ٧ - لوزير العدل في القضايا المشمولة بأحكام هذا القانون أن يعين النائب العام أو أحد مساعديه ليقوم بوظيفة النائب العام، كما له أن يعين مدعياً عاماً أو أكثر ليقوم بوظيفة المدعي العام وفقاً للملاحيات المعطاة لكل منها في قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١، وفي قانون يملئه أو يملأه.	المادة ٤ - يلغى نص المادة ٧ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي: المادة ٧ - لوزير العدل في القضايا المشمولة بأحكام هذا القانون أن يعين النائب العام أو أحد مساعديه ليقوم بوظيفة النائب العام، كما له أن يعين مدعياً عاماً أو أكثر ليقوم بوظيفة المدعي العام وفقاً للملاحيات المعطاة لكل منها في قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١، وفي قانون يملئه أو يملأه.	المادة ٤ - يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي: المادة ٧ - لرئيس جهة الأركان العامة للقوات المسلحة الأردنية في القضايا المشمولة بأحكام هذا القانون، أن يعين مدير القضاء العسكري أو أحد مساعديه ليقوم بوظيفة النائب العام كما له أن يعين ضابطاً أو أكثر ليقوم بوظيفة المدعي العام وفقاً للملاحيات المعطاة لكل منها في قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١، وفي قانون يملئه أو يملأه.	المادة ٧ - يجوز للقائد العام للقرات المسلحة في القضايا المشمولة بأحكام هذا القانون أن يعين ضابطاً أو أكثر كهيئة تحقيق لصلاحيات وظيفة المدعي العام كما يجوز له أن يعين للشارد المبدئي للجيش العربي الأردني أو أحد مساعديه ليقوم بوظيفة النائب العام وفقاً للملاحيات المعطاة لكل منها في قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٧٦) لسنة ١٩٥١، وفي تعديل يملأه عليه أو في قانون يملأه عليه.
المادة ٥ المعدلة للمادة ٩ - يستعاض عن عبارة (خمس)	المادة ٥ المعدلة للمادة ٩ - يستعاض عن عبارة (خمس)	المادة ٥ - يلغى نص كل من المادتين (٩) و(١٠) من القانون	المادة ٩ - تعتبر محكمة أمن الدولة

اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في التشريع	المادة كما وردت بالقانون الاصيل
عشر يوماً) الواردة في الفقرة ب، جـ منها والاستعاضة عنها بعبارة (ثلاثين يوماً).	عشر يوماً) الواردة في الفقرة ب، جـ منها والاستعاضة عنها بعبارة (ثلاثين يوماً).	الاصلي ويستعاض عنه بما يلي: المادة ٩ - ١ . تعتبر محكمة أمن الدولة أحكامها بالإجماع أو بأغلبية الآراء. ب . مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة تكون أحكام محكمة أمن الدولة قابلة للنقض لدى محكمة التمييز خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغها إذا كانت رجائية ومن تاريخ تبليغها إذا كانت غجائية وذلك بالنسبة للنائب العام والمحكم عليه. ج . المحكم بالإعدام أو بعقوبة جنائية لا تقتل عن عشر سنوات تابع للتمييز ولو في	تقاراًها بتأجيلية الآراء ولا تكون قابلة للاستئناف أو التمييز أو النقض باقي رجة آخر أسلم إليه محكمة أخرى.

محكمة أمن الدولة



اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت بالقانون الاصيل
	المادة ١٠ - موافقة عليها كما وردت في الشرع.	يطلب المحكوم عليه ذلك وترتب على النائب العام في هذه الحالة أن يرفع ملف القضية لمحكمة التمييز خلال خمس عشرة يوما من تاريخ صدور الحكم مع مطالبته عليه. المادة ١٠ ١ . تنفذ محكمة التمييز للنظر في التمييز المرفوع اليها بقبضى المتقربين (ب ، ج) ، من المادة (٩) من هذا القانون من خمس قضاة على الأقل ، وتعتبر في هذه الحالة محكمة موضوع ، يجوز لها أن تصدق الحكم بناء على البيانات الواردة في ملف القضية أو أن تتقدم وتريء لهم أو تدينه	المادة ١٠ - لا تنفذ احكام الاصدام المصادرة بقبضى هذا القانون الا بعد أن تقرن بتصديق الملك وفقا لاحكام الدستور، ولا تنفذ الاحكام التي تقضي بسجن المحكوم عليه اكثر من سنة واحدة الا بعد أن يصدقها رئيس الوزراء اللتي له الحق أن يطلب إعادة المحاكمة أو أن يغتبط أو أن يزيد العقوبة المحكوم بها.

اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت بالقانون الاصيل
		وما أن يحكم بما كان يجب على محكمة أمن الدولة أن تحكم بـ ب . اذا كان حكم محكمة أمن الدولة بالبراءة، فلا يجوز لمحكمة التمييز أن تدين المتهم الا اذا اعادت سمع البينة. ج . اذا تبين لمحكمة التمييز أن جناك خطأ في الاجراءات أو مخالفة للقانون فحيز لها أن تتفى الحكم وتعيد القضية لمحكمة أمن الدولة للسير بها وفقا للتعليمات التي تقررها. د . في جميع الأحوال يكون قرار محكمة التمييز قطعيا.	

محكمة أمن الدولة



ففيما يتعلق بالقانون، اذا اردتم أن أتلو نص القانون فعلت، وإن أعفيتوني شكرت.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة نرجو إعفاء سعادة المقرر من تلاوة مشروع القانون والموافقة عليه كما أوصت اللجنة بأكثريتها.

(أصوات) موافقة.

السيد مقرر اللجنة: شكراً... شكراً سيدي.

السيد حمد الفرحان: لا دولة الرئيس، اسمح لي دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: اللجنة اجتمعت يا أستاذ.

السيد حمد الفرحان: اللجنة اجتمعت لتطرح على المجلس الموافقة على القانون.

أنا أقترح أن لا يوافق مجلس الاعيان على قانون دون أن يقرأ بنوده.

هذه أول مرة بينوضع بيدي، أول مرة بينوضع هذا النص بيدي.

دولة رئيس المجلس: يا أستاذ حمد، اللجنة عندما تدارست القانون كما جاء من النواب.

وهذا القانون بوصفه متصلاً بالغناء تعليمات الادارة العرفية.

السيد حمد الفرحان: (وليكن) وإذا كان؟

دولة رئيس المجلس: فانت اذا لك رأي، مع أنه المجلس صوت، فأرجو أن تبديه.

السيد حمد الفرحان: اقترح قراءة القانون مادة مادة حتى نفهم ما الذي يحدث؟.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر تفضل.

السيد نجيب الرشيدان مقرر اللجنة: سيدي سبق أن أدرج هذا القانون على جدول أعمال المجلس الكريم، وأحيل الى اللجنة القانونية لتعطي رأياً، وقد وزع القانون على السادة الاعيان، وكان بين أيديهم، وليست هذه أول مرة يُعرض على الزملاء الكرام. لكن قد يحدث أن لا يكون قد وصل الى علم الزميل الفاضل هذا القانون، لكن توزيعه تم بالصورة القانونية.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، اذا كان من الضروري أن نتلو القانون مادة مادة فلا مانع من تلاوته وذلك إستكمالاً للشرائط التشريعية حتى يكون الاعلان عن نص القانون الذي توافقون عليه أو ترفضونه.

ولذلك الآن قرار اللجنة رغم التصويت الذي جرى، قرار اللجنة معروض عليكم لتناقشوه، فتوافقوا عليه أو ترفضونه، النقاش الآن في قرار اللجنة القانونية.

فاذا سمح دولة الرئيس، أن يكون النقاش متعلقاً في قرار اللجنة، إما أن تؤيده أو ترفضه، أو تعدل القانون، وهذا يعود الى رأي المجلس الكريم.

دولة رئيس المجلس: التصويت حصل، أولاً أعفي الأستاذ المقرر من تلاوة القانون،

والقانون وزع على المجلس الكريم، ليس اليوم، ولكن البارحة وكان بين أيديكم.

وهذا القانون كما ذكرت لكم متعلق بالغاء تعليمات الادارة العرفية، وهو أمر الناس والمجلس ينتظرونه ويتطلعون اليه بأمل كبير ورغم التصويت اذا كان الأستاذ حمد بك له رأي غير هذا الرأي فليتفضل.

دولة رئيس المجلس: تفضل أستاذ حمد الفرحان.

السيد حمد الفرحان: أنا أقترح أن يؤخذ بالمخالفة التي طرحها مقرر اللجنة القانونية، وأن يُعدل القانون بحيث تُحال قضايا بنك البتراء الى محكمة أمن الدولة، شرط أن تكون خاضعة للتمييز وأن لا تكون قراراتها خاضعة لموافقة رئيس الوزراء. اقترح على الاخوان، أمن وسلامة قانون وتشريع أن يكون هذا النص هو الذي يقره مجلس الاعيان.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: سبق أن صوتنا على قرار اللجنة، وسعادة الأخ الكريم المقرر، تلى على مسامع المجلس الكريم مخالفته، وتم بعد ذلك التصويت على المشروع والتصويت متوافق مع أحكام المادة ٤٨

من النظام الداخلي، كما ذكره سعادة المقرر بئلى مشروع القانون والقرار الذي اتخذته اللجنة بشأنه الا اذا قرر المجلس صرف النظر عن تلاوة ما ذكر مكتفياً بسبق توزيعه على الأعضاء.

فهو وزع، ثم تجري المداولة يبحث موضوعه إجمالاً، فاذا قرر المجلس قبوله من حيث المبدأ. تنتقل الى مناقشة مواد مادة مادة بعد تلاوة كل منها أصلاً وتعديلاً ثم يؤخذ الرأي على كل مادة في قبول التعديل مجلس النواب أو على تعديلهما، ويجوز الاكتفاء بتلاوة قرار اللجنة، وهذا ما تم والأسباب الموجبة اذا وافق المجلس على ذلك وما دام قد تم التصويت فتبقى مخالفة سعادة المقرر واردة دون وضع تصويت جديد على مخالفة المقرر لأنه سبق أن وافقنا على القرار بمجمله وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الحقيقة المجلس الكريم وافق على القانون والأستاذ المقرر تلى مخالفته والمجلس لم يأخذ بهذه المخالفة ولم يتوقف عندها مُنيهة حتى.

فاعتقد أن كل شيء قد أقر ونتابع جدول الأعمال وحوارنا مع الأستاذ حمد بك سيظل متصل انشاء الله.

وهذا هو نص القانون كما أقره المجلس وبالصيغة التي سبقت لها للحكومة.

هكذا عهد الأصول



مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩١  
قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩، المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ . في أحوال خاصة تقتضيها المصلحة العامة وبناء على تنسيب من وزير العدل يشكل مجلس الوزراء محكمة خاصة واحدة أو أكثر تدعى محكمة أمن الدولة تؤلف من ثلاثة من القضاة المدنيين لا تقل درجة أي منهم عن الثانية ويجوز أن يضم إلى عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة الحقيقين لا تقل رتبة أي منهم عن عقيد بتنسيب من وزير الدفاع وقرار من مجلس الوزراء ويرأس المحكمة أعلى الأعضاء درجة، على أن ينشر قرار تشكيل المحكمة في الجريدة الرسمية.

ب . تشكل محكمة أمن الدولة والنيابة التي تنظر قضايا شركة بنك البتراء من هيئة المحكمة العرفية العسكرية والنيابة التي كانت تنظرها عند صدور هذا القانون وتتولى نفس النيابة والمحكمة التي تنظرها متابعة النظر فيها إلى أن يفصل فيها ويعتبر قرار المحكمة الذي يفصل بهذه القضايا غير قابل للتمييز وتحال قرارات هذه المحكمة إلى رئيس الوزراء لإصدار قراره فيها.

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٣ -  
على الرغم مما جاء في المادة (١٤٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١، والمادة (٣) من قانون العقوبات العسكري رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٢، تصبح محكمة أمن الدولة بعد تشكيلها بمقتضى المادة (٢) من هذا القانون هي صاحبة الصلاحية لمحاكمة الأشخاص العسكريين والمدنيين المتهمين بارتكاب أي من الجرائم التالية التي تقع خلافاً لأحكام القوانين والنصوص المبينة أدناه وأي تعديلات تطرأ عليها أو تحل محلها:

أ . الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي المنصوص عليها في المواد من

(١٠٧) إلى (١١٧) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

ب . الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي المنصوص عليها في المواد من (١٣٥)

إلى (١٤٩) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

ج . الجرائم الواقعة خلافاً لأحكام قانون حماية أسرار ووثائق الدولة رقم (٥٠) لسنة ١٩٧١.

د . جرائم تزوير البنكنوت وتزييف المسكوكات المنصوص عليها في المواد من (٢٣٩) إلى (٢٥٢) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

هـ . الجرائم الواقعة خلافاً لأحكام قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة ١٩٨٨.

و . الجرائم الواقعة خلافاً لأحكام المادة (١٢) من قانون المرفعات رقم (١٣) لسنة ١٩٥٣.

المادة ٤ - يلغى نص المادة ٧ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٧ - لوزير العدل في القضايا المشمولة بأحكام هذا القانون أن يعين النائب العام أو أحد مساعديه ليقوم بوظيفة النائب العام، كما له أن يعين مدعيًا عامًا أو أكثر ليقوم بوظيفة المدعي العام وفقًا للصلاحيات الممنوحة لكل منهما في قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١، وأي قانون يعدله أو يجل محله.

المادة ٥ - يلغى نص كل من المادتين (٩) و (١٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي:

المادة ٩ -

أ . تصدر محكمة أمن الدولة أحكامها بالأجماع أو بأغلبية الآراء.

ب . مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة تكون أحكام محكمة أمن الدولة قابلة للطعن لدى محكمة التمييز خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نفيها إذا كانت وجاهية ومن تاريخ تبليغها إذا كانت غيابية وذلك بالنسبة للنائب العام والمحكوم عليه.

ج . الحكم بالإعدام أو بعقوبة جنائية لا تقل عن عشر سنوات تابع للتمييز ولولم يطلب المحكوم عليه ذلك، وترتب على النائب العام في هذه الحالة أن يرفع ملف القضية لمحكمة التمييز خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم مع مطالعته عليه.

المادة ١٠ -

أ . تنعقد محكمة التمييز للنظر في التمييز المرفوع إليها بمقتضى الفقرتين (ب)، (ج) من المادة (٩) من هذا القانون من خمسة قضاة على الأقل وتعتبر في هذه الحالة محكمة موضوع، يجوز لها أن تصدق الحكم بناء على البيانات الواردة في

محكمة أمن الدولة



ملف القضية أو أن تنفضه وتبرئ المتهم أو تدبته ولها أن تحكم بما كان يجب على محكمة أمن الدولة أن تحكم به .  
 ب . اذا كان حكم محكمة أمن الدولة بالبراءة ، فلا يجوز لمحكمة التمييز أن تدين المتهم الا اذا أعادت سماع البينة .  
 ج . اذا تبين لمحكمة التمييز أن هنالك خطأ في الاجراءات أو مخالفة للقانون فيجوز لها أن تنقض الحكم وتعيد القضية لمحكمة أمن الدولة للسير بها وفقا للتعليمات التي تقررها .  
 د . في جميع الأحوال يكون قرار محكمة التمييز قطعيا .

أمين عام مجلس الأمة  
 صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب  
 الدكتور عبداللطيف عربيات

السيد الأمين العام :

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .  
 القادمة .

أمين عام مجلس الأمة  
 صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان  
 احمد اللوزي

لم تعين بسبب انتهاء الدورة الاستثنائية .  
 دولة رئيس المجلس : شكراً لكم وترفع  
 الجلسة والآن نلتقي مع دولة رئيس الوزراء في  
 القاعة العليا قاعة الصور .

(وبعد ان عقد الاجتماع في قاعة الصور  
 بدار مجلس الامة ، رحب دولة رئيس مجلس  
 الاعيان السيد احمد اللوزي بدولة رئيس الوزراء  
 السيد طاهر المصري ، واشاد بالتعاون المستمر  
 بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فيما يهم  
 الوطن والمصلحة العامة ثم اطلع دولة رئيس  
 الوزراء السادة مجلس الاعيان المجتمعين على  
 آخر مجريات الاحداث المتعلقة بعملية السلام  
 والامور الداخلية ، ثم اجاب على استفسارات  
 السادة الاعضاء وانتهى الاجتماع بعد ان دام  
 زهاء ساعتين .)

هكذا عهد الأول